

الجهود الوطنية في الحفاظ على المصادر التراثية المصرية

National efforts to maintain the Egyptian Cultural Resources

الأستاذ: أشرف صالح محمد سيد

جامعة ابن رشد – هولندا

الأستاذة: إسراء محمد عبدربه محمد

جامعة القاهرة – مصر

ملخص

يعتبر التراث الحضاري على اختلاف أنواعه وأشكاله مبعث فخر للأمم واعتزازها فهو بما يحمله من قيم ومعان الدليل على العراقة والأصالة والمعبر عن الهوية الوطنية، حيث يتصل بشخصية الأمة ويعطيها الطابع المميز ويعبر عما تتمتع به من حيوية وقدرة على المواجهة والتحدي، كما يحدد مستواها في الذوق والحس الإبداعي ودرجة تقدمها في العلوم والفنون. ويمثل التراث صلة بين ماضي الأمم وحاضرها ويسهم في صياغة مستقبلها، ويعتبر ركيزة أساسية في اقتصاد العديد من الدول فهو المورد الأساسي الذي تقوم حوله صناعة السياحة، كما أنه مادة خصبة للبحث العلمي وإنماء المعلومات التاريخية. وقد دفع ذلك الأمم كافة إلى الاهتمام بالتراث وحمايته عبر وضع الخطط والاستراتيجيات، وسن التشريعات والقوانين الخاصة بحماية هذا التراث من عوامل التدمير المختلفة، وعبر إنشاء البرامج الدراسية والتدريبية لتأهيل الكوادر المؤهلة للتعامل مع هذا التراث بالطرق والأساليب الملائمة.

لذا تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على اهتمام الحكومة المصرية بالتراث الثقافي، والذي اتخذ عدة أوجه مختلفة للحفاظ على الإرث الثقافي وحمايته من عوامل التلف والضياع والسرقة، هذه الأوجه تتشكل في صياغة القوانين المصرية الخاصة بالتراث الثقافي، إلى جانب القرارات المتخذة في مجال حماية التراث المصري والحفاظ عليه، وكذلك تصديق الحكومة المصرية على الاتفاقيات العربية والدولية بمجال التراث الثقافي، وصولاً إلى عرض للجهود الوطنية في مجال الحفاظ على التراث الثقافي بمواده المختلفة، ومشروعات التوثيق المرقمن للمواد التراثية.

كلمات مفتاحية:

التشريعات المصرية للمصادر التراثية، اتفاقيات التعاون لحماية مصادر التراث المصري، رقمنة التراث الثقافي المصري.

مدخل تاريخي

جانب من الجهود الدولية لتفعيل حماية الآثار تركت الحضارات العالمية والديانات المختلفة عبر التاريخ معالم أثرية كبيرة وكثيرة مادية وغير مادية، كان لها أبعد الأثر في زيادة القيمة المعنوية للتراث الثقافي العالمي، ونظرًا لتلك الأهمية فقد زاد الاهتمام بحماية عناصره، خاصة مع كثرة الحروب وانتشارها وما تحمله من محاولات طمس المعالم الأثرية للدول وتدميرها، وهو ما جعل العالم يهب وفقًا لحماية الممتلكات الثقافية للشعوب، وكان ذلك من خلال عقد المؤتمرات الدولية وما أصدرته من قرارات إلى جانب مبادئ الثورات التحررية. ومن نماذج ذلك قرارات ومبادئ الثورة الفرنسية سنة 1791 والتي ركزت على الحماية المطلقة للآثار والأعمال الفنية، فكان من نتائج ذلك القرار التاريخي الهام الذي أصدرته الحكومة الفرنسية بإنشاء متحف اللوفر.

ومع تزايد خطر الحروب وأثر النزاعات المسلحة على سلامة التراث الأثري للدول، فقد تم إعداد مشروع اتفاقية خاصة بحماية التراث الثقافي سنة 1823، وكان الفضل في ذلك للولايات المتحدة الأمريكية. ثم في سنة 1864 تم عقد اتفاقية جنيف للصليب الأحمر، والتي عُتبت بالمحافظة على التراث الثقافي والطبيعي العالمي وقت الحروب، واضعة نصب عينيها مسلك الدول المحاربة في هذا الشأن. وفي سنة 1874 كان لمجهود المكتب الدولي للبريد وتوصياته بالمحافظة على التراث الثقافي والطبيعي أثر كبير في وقف تعسف الدول الموقعة على اتفاقية إنشاء الاتحاد العالمي للبريد في استعمال حقها في الاتصال بما يؤثر على التراث الثقافي.

وفي سنة 1899 تبنى المؤتمر الأول للسلام في "لاهاي" ثلاث اتفاقيات خاصة بتسوية المنازعات الدولية لوضع قواعد جديدة لأعراف الحرب البرية والبحرية، تتضمن ضرورة حماية الأعيان الثقافية والطبيعية من مخاطر استخدام المتجرات والقنابل.⁽¹⁾ ثم تلاه في سنة 1907 المؤتمر الثاني للسلام المعقود في "لاهاي" أيضًا والذي حمل بعض من النصوص القانونية الداعية إلى حماية التراث الثقافي في زمن الحرب، ومنها ما نصت عليه المادة (27) من ملحق الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات لاهاي أنه: "يجب على الدول المتحاربة اتخاذ ما يلزم من التدابير الضرورية لحماية التراث الثقافي والفني والآثار التاريخية"، وأضافت إليها أماكن تجمع الجرحى والمرضى كالمستشفيات وغيرها.⁽²⁾

وفي الاتفاقية التاسعة من اتفاقيات لاهاي سنة 1907 الخاصة بالحرب البحرية، ألزمت المادة الخامسة قائد الحرب البحرية أن يتخذ ما يلزم من إجراءات للمحافظة على الأماكن المقدسة وسائر عناصر التراث الثقافي والطبيعي.⁽³⁾ هذا، وقد أقرت اتفاقية جنيف لسنة 1899، 1907 مبدأ قانونيًا قوامه حماية عناصر التراث الثقافي والطبيعي بجميع أنواعه، فوضعنا بذلك حجر الأساس لفكرة الحماية القانونية لهذه الطائفة من الأموال، وهو ما كان له أبلغ الأثر عندما قامت الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) فأثيرت بناء على مسؤولية الدول التي تورطت في أعمال سرقة وتدمير التراث الثقافي، وهو ما تم تأكيده من خلال مؤتمرات السلام التي عقدت بعدها في باريس والتي انتهت إلى التزام الدول المسؤولة عن ذلك بتعويض الأضرار التي لحقت بالآثار التاريخية وسائر عناصر التراث.⁽⁴⁾

وقد نصت المادة (46) من الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف على أنه ينبغي على الدول الأطراف المتحاربة وفي الأراضي الواقعة تحت الاحتلال حماية الملكية الخاصة من المصادرة، ويدخل ضمن هذه الملكية وقتها عناصر التراث الثقافي خشية عليها من المصادرة في هذه الظروف الحربية. كما نصت المادة (56) أيضًا على حماية التراث الثقافي والفني والعلمي والطبيعي في الأراضي المحتلة. كما تضمنت المادة الثانية والثالثة والرابعة من ميثاق البندقية لسنة 1964 أهمية الحافظ والترميم للمعالم التراثية وإنقاذها وصيانتها بشكل دوري، وهو أيضًا ما نصت عليه المادة الرابعة من اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي الصادرة سنة 1972.

وبذلك يتضح أن المواثيق والاتفاقات الدولية حثت على ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي ووضع سياسة واستراتيجية على مستوى البلد الواحد بهدف الحفاظ على هذا الإرث الثقافي.

مقدمة

تعتبر الآثار أهم مصدر من مصادر قراءة التاريخ القديم، كما أنها تعتبر المادة الرئيسية التي يُستقى منها مفردات التاريخ، وأهم أحداثه، والتفاصيل الدقيقة التي مرت وفق تسلسل زمني دونه لنا الأجداد. كما نستطيع من خلالها معرفة تكوين المجتمعات والعديد من الجوانب الأخرى المتعلقة بالناحية العقائدية، والفنية، والسياسية، والتجارية، والزراعية وغيرها. زد على ذلك الأهمية الكبيرة التي تثبتتها الآثار في تعريف العالم بهوية المجتمعات المختلفة، كما أنها تدحض أي مادة للشك تدور حول قدم وتاريخ الحضارات وجذورها التي امتدت في أماكن متفرقة من الأرض.

وقد باتت المصادر التراثية إحدى المكونات الرئيسية في تنمية السياحة الثقافية، وعاملاً مؤثراً ومورداً اقتصادياً هاماً للسكان في المناطق الأثرية، لذلك كان من الضروري الاهتمام بالآثار والحفاظ عليها من الاندثار والتهريب وغير ذلك. وقد أشار الدين الإسلامي إلى أهمية الآثار في معرفة أخبار الأمم السابقة وقوقاً على تاريخهم واعتباراً بماضيهم، فذكرها الله تعالى في القرآن الكريم بقوله تعالى: {قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ} (5).

ونظراً للأهمية المعنوية والمادية للآثار فقد وجدت التشريعات والقوانين التي تنظم المسائل المتعلقة بالآثار وحيازتها والمحافظة عليها ومنع العبث بها باعتبارها ثروة وتراثاً للأمة، واقتضى ذلك فرض أحكاماً صارمة تكفل حمايتها من عبث العابثين وطمع الطامعين، وتجريم كل ما يؤدي إلى الإضرار بها، أو تعرضها للخطر، وفرض عقوبات رادعة بما يكفل هذه الحماية. ولم يقتصر الاهتمام بحماية الآثار والحفاظ عليها على القوانين المحلية بل أصبح الحفاظ على الآثار والاهتمام بها كتراث ثقافي عالمي على المستوى الدولي، فانبثقت وظهرت المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تنصب على كيفية حماية التراث الحضاري من جميع النواحي باعتباره تراثاً إنسانياً مشتركاً. (6)

وقد تطورت الحماية الجنائية للآثار كونها تشكل جوهر الحماية تبعاً لازدياد الاهتمام بها وازدياد الوعي بأهميتها ودورها الثقافي والفني والمادي، ولهذه الأهمية التي احتلتها الحماية الجنائية أصبح من الضرورة أن نقوم بدراسات وأبحاث نوضح من خلالها هذه الحماية من الناحية الجنائية، وذلك لأن صيانة وحماية الآثار لا يحققها الترميم فقط، وإنما القانون والقضاء، فكيف لأثر أن يبقى وإن تمت صيانته وترميمه إذا تعرض للاعتداء بالسرقة أو التهريب أو غيرها. وعلى الرغم من ذلك نجد أن الآثار تعاني من قصور واضح في الحماية الجنائية عليها. لذلك نتناول هذه الدراسة التعريف بالجهود الحكومية في مجال الحفاظ على التراث الثقافي المصري، وذلك من منطلق حماية الموروث الوطني، حيث شهد مجال الحماية الوطنية للممتلكات التراثية اهتماماً غير مسبوق في الآونة الأخيرة، ومما يؤكد ذلك الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية في تعزيز هذه الحماية والعمل على صون التراث الثقافي والمحافظة عليه.

التشريعات المصرية في الحفاظ على المصادر التراثية

إن مفتاح الحفاظ على التراث الأثري والشعبي يكمن في إصدار التشريعات التي تكفل حماية الممتلكات الثقافية المحلية، والمعالم التاريخية والأثرية في أماكنها الأصلية، وكذلك المنقولة ضمن مجموعات أو في متاحف ملائمة. (7)

انطلق الاهتمام بحماية الآثار في مصر بدءاً من الأمر العالي الصادر في 1835/8/10 بشأن تدابير حماية الآثار، مروراً بالأمر العالي الصادر في 1880/5/19 بمنع تصدير الآثار، ثم تلاه الأمر العالي الخاص بمنع الحفر إلا برخصة من مدير عموم دور المتحف الصادر في 1891/11/17، (8) حتى صدر القانون رقم (14) لعام 1912 الخاص بالحفاظ على الآثار الإسلامية والعربية والذي عرّف في مادته الأولى الأثر على أنه: "كل ما أظهرته وأحدثته الفنون والعلوم والآداب والديانات والأخلاق والصناعات في القطر المصري من عهد الفراعنة وملوك اليونان والرومان الدولتين الغربية والشرقية والآثار القبطية وما هو مهجور من كنائس وأديرة وحصون وأسوار ومدن وبيوت وحمامات...". وقد تلاه صدور القانون رقم (8) لعام 1918 الخاص بحماية آثار العصر العربي، والذي يقضي بنزع ملكية المنشآت الأثرية التي في حيازة الأفراد لتؤول للملكية العامة تحت وصاية الحكومة المصرية، إلى جانب عدم جواز هدمها أو

ترميمها إلا بتصريح خاص من الحكومة وتحت إشرافها. كما عُرِفَت المادة الأثرية العربية على أنها: "كل ثابت أو منقول يرجع عهده إلى المدة المنحصرة بين فتح العرب لمصر وبين وفاة محمد علي مما له قيمة فنية أو تاريخية باعتباره مظهرًا على سواحل البحر الأبيض المتوسط، وكانت له صلة تاريخية بمصر".⁽⁹⁾ وفيما يتعلق بالآثار المسيحية فقضى القانون بأن تسري أحكامه أيضًا على: "الأديرة والكنائس القبطية التي تقام فيها الشعائر الدينية ويرجع عهدها إلى المدة المنحصرة بين أوائل الدين المسيحي وبين وفاة محمد علي ولها قيمة فنية وتاريخية". حتى صدر القانون رقم (215) لسنة 1951 الخاص بحماية الآثار المصرية القديمة والقبطية والعربية حتى نهاية عصر الخديوي إسماعيل، حيث تضمن هذا القانون أحكام القوانين السابقة إلى جانب "حق نزع ملكية الآثار الموجودة في حيازة الغير التي تم الاستيلاء عليها تحت وصاية الحكومة، بالإضافة إلى السماح للدولة بمباشرة أعمال الترميم والصيانة لهذه الآثار بنفسها وعلى نفقتها، كما أجاز عدم نزع ملكية الأراضي أو العقارات التي بها أثرًا إلا بعد موافقة الجهات المختصة".⁽¹⁰⁾

هذا، وقد عَرَفَ ذلك القانون في مادته الأولى الأثر بأنه: "كل عقار أو منقول أنتجته الحضارات أو أحدثت الفنون والآداب والأديان والأخلاق في عصر ما قبل التاريخ وفي العصور التالية إلى نهاية عصر إسماعيل، ويعتبر كذلك كل عقار أو منقول مكتشف في المملكة المصرية لحضارة أجنبية كان لها اتصال بمصر في عصر من العصور المشار إليه، وكل عقار أو منقول يقرر مجلس الوزراء أن للدولة مصلحة قومية في حفظه وصيانته بشرط أن يتم تسجيله". حيث صُنِفَت الآثار إلى فئتين في مادته الثالثة هما:

- آثار ما قبل العصر المسيحي.
 - آثار العصر المسيحي وما تلاه من العصور إلى نهاية عصر إسماعيل المحفوظة بالمتاحف العامة، أو المسجلة طبقاً لأوضاع القانون، أو تلك الآثار المدفونة في باطن الأرض.
- وقد عَرَفَ القانون المعمول به حالياً رقم (117) لسنة 1983 الأثر في مادته الأولى على أنه: "كل عقار أنتجته الحضارات المختلفة أو أحدثته الفنون والآداب والأديان في عصر ما قبل التاريخ، وخلال العصور التاريخية المتعاقبة حتى ما قبل مائة عام متى كانت له أهمية تاريخية أو قيمة أثرية باعتباره مظهرًا من مظاهر الحضارات المختلفة التي قامت على أرض مصر، أو كانت لها صلة تاريخية بها".⁽¹¹⁾ كما تضمن القانون المعدل لأحكام القانون لرقم (117) لسنة 1983 إضافة لهذا النص حيث أشار: "يعتبر أثرًا كل عقار أنتجته الحضارات المختلفة أو أحدثته الفنون والآداب والأديان في عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة حتى ما قبل مائة عام، أو وجد على أرض مصر، متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية أو تاريخية". وقد نصت المادة الثانية من القانون المعدل على أنه: "يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد عرض الوزير المختص لشئون الثقافة أن يعتبر أي عقار ذي قيمة تاريخية أو علمية أو دينية أو فنية أو أدبية أثرًا متى كان للدولة مصلحة قومية في حفظه وصيانته". كما نصت المادة الرابعة الخاصة بالمباني الأثرية على ما يلي: "تعتبر مباني أثرية التي أعتبرت كذلك وسجلت بمقتضى أوامر أو قرارات سابقة".

وتجدر الإشارة إلى؛ أن اهتمام الحكومة المصرية بالآثار والتراث الثقافي قد تزايد مؤخرًا، ومن معالم هذا الاهتمام بعض القرارات والالتزامات الحكومية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- القرار رقم (38) لسنة 1992 بشأن تحديد خطوط التجميل حول هرم مبدوم - مركز الواسطى بمحافظة بني سويف، "حظر إقامة أي مباني أو إشغالات من أي نوع مع إمكانية استغلال الأراضي بالزراعة والمحاجر المخصصة لذلك، ويرجع هذا لصون وحماية الهرم من أية أخطار قد تؤدي إلى أضرار بالآثر".⁽¹²⁾
- القرار رقم (128) لسنة 2004 لوزارة الثقافة، والذي ينص في المادة الأولى على: "تعتمد خطوط التجميل حول واجهة مسجد العربي بدرب سعادة - قسم الدرب الأحمر بمحافظة القاهرة باعتباره حرماً له، وتعتبر الأراضي الواقعة داخل تلك الخطوط أرضاً أثرية" وذلك بناءً على القرار الوزاري رقم (10357) لسنة 1951 باعتبار واجهة المسجد العربي أثرًا.⁽¹³⁾

- القرار رقم (583) لسنة 2007، والذي تضمن اعتماد خطوط التجميل حول كنيسة العذراء بقرية أتريس - إمبابة بمحافظة الجيزة باعتبارها حرماً له، واعتبار الأراضي الواقعة داخل هذه الخطوط أرضاً أثرية.⁽¹⁴⁾
 - قرار وزارة الثقافة رقم (585) لسنة 2007، والذي تضمن في مادته الأولى اعتماد خطوط التجميل لمسجد اللمطي - شارع الحربة بمحافظة المنيا حرماً له، وتعتبر الأراضي الواقعة داخل تلك الحدود أرضاً أثرية، والقرار رقم (586) لسنة 2007 الذي اعتمد فيه "خطوط التجميل لمسجد العمرأوي (الوداع) - شارع الحربة بمحافظة المنيا حرماً له، وتعتبر الأراضي الواقعة داخل تلك الخطوط أرضاً أثرية".⁽¹⁵⁾
 - القرار رقم 589 لسنة 2007، والذي اعتبر "خطوط التجميل لمنطقة تل الكوع بمحافظة الإسماعيلية حرماً له، ومن ثم تعتبر الأراضي الواقعة داخل تلك الخطوط أرضاً أثرية".
 - قرار رقم (597) لسنة 2007، والذي اعتبر مبنى عمر أفندي بشارع عبد العزيز بمحافظة القاهرة أثراً، على أن يسجل ضمن الآثار الإسلامية والقبطية، وذلك تنفيذاً للمادة الأولى من قانون الآثار رقم (117) لسنة 1983. يرجع تاريخ نشأة المبنى إلى سنة 1856 في عهد سعيد باشا (1854 - 1863) مما يلزم تطبيق القانون عليه، وهو تسجيله أثراً بعد مرور مائة عام على بناءه.⁽¹⁶⁾
 - القرار رقم (720) لسنة 2007 حيث يتضمن "اعتماد خطوط التجميل حول حرم مسجد فيروز الساقى أثر رقم (192) بشارع المنجلة - درب الأحمر بمحافظة القاهرة باعتبارها حرماً له، ومن ثم يعتبر الأراضي الواقعة داخل تلك الخطوط أرضاً أثرية".
 - القرار رقم (1061) لسنة 2007، والذي أخضع المنطقة المحيطة والمجاورة لثلاث آثار العرب بناحية الناصرية - مركز فارسكور بدمياط من ضمن المناطق والحدود المبنية الخاصة بالآثار وإخضاعها للحماية وعدم منح رخص للبناء في هذه الأراضي.
 - قرار رئيس الوزراء رقم (2885) لسنة 2007 والذي ينص في مادته الأولى على أنه: "يعتبر أثراً ويسجل في عداد الآثار الإسلامية والقبطية مجموعة الخازندار، والتي تضم المسجد والدرسة والسبيل" في شبرا - محافظة القاهرة.⁽¹⁷⁾
 - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (12) لسنة 2008، والذي يقضي في مادته الأولى بتخصيص الدار التي كان يقيم بها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في القاهرة كمتحف ومزار يُخلد به ذكرى الزعيم الراحل".⁽¹⁸⁾
- وإجمالاً؛ يخلص من هذه النصوص القانونية المصرية أن هناك معايير لاعتبار الشيء أثراً وهي:
- أن يكون مما أنتجته الحضارات القديمة أو الأديان أو الفنون التي قامت منذ ما قبل التاريخ وما بعد ذلك من عصور حتى ما قبل مائة عام.
 - أن يكون ذا قيمة تاريخية، أو علمية، أو فنية، أو دينية، أو أثرية وله علاقة بمصر.
 - أن يكون للدولة مصلحة قومية في حفظه وصيانته.
 - خضوع الأراضي المحيطة والمبني عليها الأثر في حيز المناطق الأثرية وفقاً لخطوط تجميل يتم تحديدها من قبل الجهة المختصة بذلك وهي المجلس الأعلى للآثار.
 - يحق لرئيس مجلس الوزراء اعتبار أيًا من الممتلكات المصرية أثراً بناء على عرض وزير الثقافة.
- وبالنظر إلى الموثائق والمعاهدات الدولية التي تعرضت لمفهوم التراث الثقافي (الأثر، المادة التراثية، الممتلكات التراثية) يتضح أن الحكومة المصرية قد راعت وتحررت هذه المفاهيم، وتتلخص النقاط المشتركة فيما بين المفاهيم المصرية للمادة الأثرية والمفاهيم الدولية في النقاط التالية:⁽¹⁹⁾
- تعرضت اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية سنة 1954 إلى مفهوم الممتلكات الثقافية على أنها كل الممتلكات المنقولة أو الثابتة، وهذا ما يتطابق مع القوانين المصرية والتي نصت على أن الأثر هو أي مادة ثابتة أو منقولة.

- عَرَفَ ميثاق البندقية سنة 1964 "المعلم التاريخي" على أنه البيئة المبنية والطبيعية التي تدل على حضارة ما، وهذا ما تتضمنه القوانين المصرية باعتبار الأثر كل ما يدل على أية حضارة تعاقبت على الأراضي المصرية، إلى جانب القرارات الرئاسية والوزارية باعتبار الأراضي التي تقع عليها الآثار أثرًا.
- ركزت القوانين المصرية على كون الأثر المصري ذا قيمة تاريخية، أو علمية، أو فنية، أو دينية، أو أثرية، وهذا ما جاء ضمن معاهدة التراث العالمي سنة 1972 باعتبار الأثر ذلك المعلم الذي له قيمة استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن، أو العلم.
- يعتبر الأثر وفقًا للقوانين المصرية الخاصة بالآثار من ضمن التراث الثقافي الواجب الحفاظ عليه وحمايته بعد مرور مائة عام عليه، وهذا ما يتفق مع اتفاقية موسكو بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحصر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة سنة 1970، على أن تعتبر أثرًا واجب الحفاظ عليها تلك المواد التي مضى عليها أكثر من مائة عام.

تعاون الحكومة المصرية مع المؤسسات الدولية في سبيل حماية مصادر التراث

برز موقف مصر من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية في مجال التراث الثقافي، فشاركت في تلك الفعاليات الخاصة بالحفاظ على الممتلكات الثقافية الوطنية على المستويين الإقليمي والعالمي. أولاً: المستوى الإقليمي

تعد الحكومة المصرية من أوائل الدول العربية التي ساهمت في إنشاء جامعة الدول العربية منذ سنة 1942، وبلورت الفكرة وعقد اللجان التمهيدية والمباحثات العربية حتى صاغت ميثاق جامعة الدول العربية في مارس 1945، حيث تعتبر مصر إحدى الدول السبع المؤسسة لهذه المنظمة الإقليمية. وفيما يخص موقف مصر من معاهدات واتفاقيات جامعة الدول العربية الخاصة بجانب التراث الثقافي، تدرج في النقاط التالية:

- صدقت الحكومة المصرية على المعاهدة الثقافية لسنة 1945 في العشرين من شهر مايو 1947 وتم إيداع وثائق تصديقها لدى الأمانة العامة في الثامن عشر من شهر يونيو 1947.⁽²⁰⁾
- وافقت الحكومة المصرية وأودعت وثائق تصديقها على ميثاق الوحدة الثقافية العربية لسنة 1964 في السابع والعشرين من شهر يونيو 1964.⁽²¹⁾
- صدقت الحكومة المصرية على مشروع قانون حماية المخطوطات، الذي أقره المؤتمر الحادي عشر للآثار سنة 1987 الذي تنظمه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وساري تنفيذ بنوده في دار الكتب القومية.
- مشاركة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ممثلة في مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي في مشروع إقليمي يهدف إلى الحفاظ على التراث الثقافي العربي وتوثيقه رقميًا، وهو مشروع "ذاكرة العالم العربي"⁽²²⁾ ويدير هذا المشروع حاليًا مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي (CULTINAT).⁽²³⁾
- صدقت مصر بصفتها إحدى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على مشروعات القوانين العربية المختلفة سواء قانون المخطوطات، أو قانون الآثار، أو قانون حماية الآثار الشعبية والمعارف التقليدية.

ثانيًا: المستوى العالمي

1) منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو):

انضمت مصر إلى منظمة اليونسكو UNESCO مع بداية تأسيسها سنة 1945 حيث تعتبر أول الدول العربية في الانضمام والمشاركة في فعاليات المنظمة وتنفيذًا لالتزاماتها، وأفتتح مكتب اليونسكو بالقاهرة في 1947. وبما أن اليونسكو تلزم الدول الأعضاء بالمنظمة بتنفيذ إجراءات الاتفاقيات والمعاهدات التي

أبرمتها سواء القديمة منها أو الحديثة من خلال تصديق الدولة على الوثائق الرسمية الخاصة بها، فُتبعث لجان موفدة من اليونسكو لمتابعة الإجراءات المتخذة من قبل الدولة ومدى تفعيل نصوص وبنود الاتفاقيات المصدقة عليها. وفيما يتعلق بموقف مصر من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية التراث الثقافي، فقد صدقت مصر على عدة اتفاقيات دولية تابعة لمنظمة اليونسكو، هذه الاتفاقيات هي: (24)

- البروتوكول الأول لاتفاقية لاهاي الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح (24 مايو 1954)، وقد وقعت مصر عليه في 1954/12/30.

- اتفاقية "التدابير الواجب اتخاذها لحصر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة"، والتي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة عشر المنعقدة في باريس سنة 1970، فقد صدقت مصر عليها في 1973/1/6، وتم تفعيلها اعتباراً من 1973/6/5.

- معاهدة "حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي"، والتي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة عشر في باريس سنة 1972، فقد صدقت مصر عليها في 1974/1/2، وتم تفعيلها اعتباراً من 1975/12/18.

- البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح (26 مارس 1999)، صدقت عليه الحكومة المصرية في 2005/6/8، وتم تفعيله اعتباراً من 2005/11/3.

- اتفاقية "حماية التراث غير المادي"، والتي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثانية والثلاثين أكتوبر 2003، فقد وقعت مصر عليها في 2005/6/8.

في الحقيقة؛ إن تصديق مصر على هذه الاتفاقيات يرجع إلى وعي الحكومة المصرية بأهمية التراث الثقافي والطبيعي، والحفاظ على الممتلكات والموروثات الوطنية، وذلك لأن مصر زاخرة بالمواد التراثية المتنوعة. بالإضافة إلى دعم الحكومة المصرية مادياً من خلال المساعدات المالية الدولية، وكذلك فنياً من خلال الدراسات الفنية التي تعدها لجان خبيرة استشارية تنص عليها تلك المعاهدات والاتفاقيات لحماية التراث الثقافي.

وتجدر الإشارة إلى؛ أن الحكومة المصرية لم تعقد أية اتفاقات ثنائية مع دول أخرى من الدول المجاورة لكي تضمن استعادة ممتلكاتها الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير قانونية إلى خارج أراضيها، وذلك يرجع إلى اعتمادها على تصديق الدول المختلفة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال حماية التراث الوطني.

(2) لجنة التراث العالمي:

تمكنت مصر من تسجيل سبعة مواقع أثرية على قائمة التراث العالمي، وهي:

- موقع القاهرة الإسلامية: **Islamic Cairo** والذي سُجل في قائمة التراث العالمي سنة 1979، حيث أوصت لجنة التراث العالمي خلال دوراتها المختلفة بجعل موقع القاهرة الإسلامية منطقة خاضعة للتخطيط، مع تجهيز خطة مفصلة خاصة بتنمية المدينة الأثرية والحفاظ على مبانيها التاريخية، وصولاً إلى آخر دوراتها في نيوزيلندا 2007، حيث أكدت المعلومات المتاحة وجود تطور هام في حفظ المباني والشوارع القديمة. كما تم تقديم طلب من جانب الحكومة المصرية إلى لجنة التراث العالمي لتغيير اسم "مدينة القاهرة الإسلامية" إلى "القاهرة التاريخية"، وقد قوبل هذا الطلب بموافقة اللجنة في قرارها رقم (31 com 8b2). (25)

- موقع طيبة الأثري: **Ancient Thebes** سُجل سنة 1979 في قائمة التراث العالمي، وقد قررت لجنة التراث العالمي في دورتها الواحدة والثلاثين بأن تقوم الحكومة المصرية بتقديم خطة التنمية الخاصة بموقع طيبة حتى عام 2030، وعدم إقامة أية مشروعات بجانب الموقع الأثري. (26)

- موقع أبو مينا: **Abu Mena** سُجل في قائمة التراث العالمي سنة 1979، كما سُجل في قائمة التراث المهدد بالخطر سنة 2001، وسنة 2007. وقد حصلت الحكومة المصرية على مساعدات مالية دولية للحفاظ عليه بمبلغ 14 ألف دولار أمريكي.⁽²⁷⁾
- موقع ممفيس الأثري ومنطقة الأهرام: **Memphis and The Pyramids** سُجل في قائمة التراث العالمي سنة 1979.
- الآثار النوبية من أبو سمبل حتى فيله: **Nubian Mounments** سُجلت هذه المجموعة في قائمة التراث العالمي سنة 1979.
- منطقة القديسة كاترين الأثرية: **Saint Catherine Area** سُجلت في قائمة التراث العالمي سنة 2002.
- وادي الحيتان: **Whale Valley** سُجلت هذه المنطقة في قائمة التراث الطبيعي العالمي سنة 2005.⁽²⁸⁾

هذا إلى جانب أكثر من ثلاثين موقع أثري مصري مسجل في القائمة المؤقتة للتراث العالمي **Tentative List**.⁽²⁹⁾ والحقيقة أن اهتمام الحكومة بتسجيل أكبر عدد من الممتلكات الثقافية والطبيعية التي تشكل جزءاً من تراثها الوطني على قائمة التراث العالمي قد يرجع إلى غاية الترويج الاقتصادي والسياحي والذي بدوره قد يؤثر على هدف الحفاظ على الممتلكات التراثية وحمايتها.

(3) برنامج ذاكرة العالم:

يعتبر سجل ذاكرة العالم **World Memory Register** قائمة للتراث الوثائقي العالمي، هذا السجل أطلقته اللجنة الاستشارية الدولية المنبثقة عن منظمة اليونسكو سنة 1997، ويهدف إلى تسجيل أهم الوثائق التراثية المقتناة بالدول الأعضاء، وذلك وفقاً لطلب يقدم من الدولة إلى اللجنة. وقد سجلت مصر مجموعات وثائقية تراثية في سجل ذاكرة العالم وهي:

- ذاكرة قناة السويس **World Memory Register** سُجلت سنة 1997، وتشمل مجموعة من الوثائق الرسمية والكتب النادرة واللوحات الفنية التي تقتنيها عدة جهات مختلفة هي: هيئة قناة السويس في مصر، والمكتبة الوطنية والأرشيف الوطني في باريس.
- صكوك السلاطين والأمراء **Deeds of Sultans and Princes** سُجلت سنة 2005، وهي مجموعة مكونة من (400) صك ملكية عقارية مدونة على ورق بردي ملفوف، ويقدر حجم أطول هذه الصكوك بحوالي أربعين متر طولاً، وعرضها من 34-45 سم. ترجع هذه المجموعة الوثائقية إلى العصر الفاطمي حتى العصر المملوكي، حيث تتناول الشخصيات التاريخية في هذه الفترة ومدى تأثيرها في مصر والبلدان العربية شاملة الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. وتلك الصكوك محفوظة في دار الوثائق القومية بالقاهرة.
- المخطوطات الفارسية **Persian Manuscripts** سُجلت هذه المجموعة سنة 2007، وتتكون من (71) مخطوط نادر من المجموعات المجمع الفارسية من القرن الرابع عشر حتى القرن التاسع عشر، والتي تحكي تاريخ المنمنمات الفارسية الإسلامية في تلك الفترة.
- الأرشيف المعماري **Architectural Archive** سجل مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي هذا المشروع سنة 2009، والذي يحتوي على مجموعة لوحات ورسومات معمارية لأبنية تاريخية وقصور رئاسية ترجع للفترة ما بين القرن التاسع عشر والعشرين ضمن مشروع توثيق التراث المعماري، وذلك لما تزخر به هذه المجموعة من نماذج نادرة شكلاً ومضموناً.⁽³⁰⁾

الجدير بالذكر؛ أن برنامج ذاكرة العالم من البرامج العالمية التي تهدف إلى إدارة مشروعات تسعى إلى رقمنة التراث الوثائقي العالمي، وذلك بالتعاون مع الجهات الحكومية المقتنية لهذا التراث وفقاً لطلب مقدم

من قبل حكومتها. وقد حصلت الحكومة المصرية على تمويل عدة مشروعات لرقمنة التراث الوثائقي وإدراجها ضمن برنامج ذاكرة العالم، وهذه المشروعات هي: (31)

- مجموعة البرديات العربية، سُجل هذا المشروع في البرنامج السنوي 2006 - 2007 لذاكرة العالم، وذلك في إطار التعاون ما بين دار الوثائق ومركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي.

- مخطوطات الفلك (دار الكتب القومية)، هذا المشروع بادرت به دار الكتب القومية، حيث تم اختيار وانتقاء أهم المخطوطات المقتناة بالدار في مجال الفلك، والتي تبرز إسهامات العلماء المسلمين في هذا المجال بهدف الحفاظ عليها من خلال رقمنتها ونشرها على نطاق أوسع. (32)

- البطاقات البريدية المصرية، هذا المشروع بالتعاون بين قسم الآثار المصرية في متحف اللوفر بباريس واللجنة المصرية في اليونسكو، حيث تقدم هذه المجموعة صور وثائقية فريدة تحكي الحياة الاجتماعية والثقافية بمصر في بداية القرن العشرين.

أساليب وطرق حفظ وصيانة وتوثيق المصادر التراثية في مصر

من الضرورة أن تحرص الدولة على تسجيل عناصر تراثها الثقافي، ووضع قوانين لحمايتها والحفاظ عليها باعتبارها حقًا للمواطن وحفاظًا للأجيال اللاحقة، وذلك من خلال تسجيلها في دفاتر وسجلات المتاحف ومخازنها، وحصر الآثار المملوكة لها وأوصافها ومواقعها، وتسجيل بيانات كافية عن المواد الأثرية، لكي يكون هذا التسجيل سندًا كتابيًا لإثبات ملكية الدولة للآثر. (33)

وقد حرصت الحكومة المصرية على اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتسجيل الممتلكات الثقافية، طبقًا لنص المادة (26) من قانون حماية الآثار رقم (117) لسنة 1983، وذلك من خلال رسم سياسة واضحة للحفاظ على هذا الإرث تكمن في:

- تسجيل الممتلكات الثقافية.

- تقييم المصادر التراثية لإعداد خطة الترميم والصيانة.

أولاً: تسجيل الممتلكات الثقافية

تعتبر الجهة المسؤولة عن تسجيل الممتلكات الثقافية في مصر هي إدارة الحيازة والتوثيق بالمجلس الأعلى للآثار، هذه الإدارة تحتفظ بسجلات موضحًا بها أوصاف جميع القطع الأثرية المسجلة وأسماء الحائزين عليها، أو من انتقلت إليهم بالميراث ومكان وجود الأثر، هذا بالإضافة إلى وجود سجلات بالمتاحف المصرية على مختلف أنواعها مُسجل بها القطع الأثرية المقتناة، وهي تابعة بدورها إلى وزارة الثقافة (إدارة المتاحف).

ومن نماذج المشروعات القومية لإعداد سجلات للممتلكات الثقافية (القطع الأثرية)، (34) مبادرة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء في بداية القرن العشرين وبالتعاون مع المجلس الأعلى للآثار بمشروع يهدف إلى تسجيل التراث الإسلامي، وإعداد سجل يشمل الممتلكات التراثية الإسلامية بمصر. وقد نُقلت تبعيته إلى مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي حيث ينفذ المركز منذ سنة 2000 مشروع مصر الخالدة بهدف توثيق المجموعات الأثرية المقتناة في المتاحف المصرية. (35)

وهناك نموذج آخر، هو سجل التراث المعماري لمدينتي القاهرة والإسكندرية في القرن التاسع عشر حتى بدايات القرن العشرين، والذي قاما به كلًا من مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي لمدينة القاهرة، وبعثة الحفاظ على تراث الإسكندرية. هذا إلى جانب جهود أخرى شاركت فيها عدة جهات ترمي جميعها إلى إعداد سجل للممتلكات الثقافية المقتناة لديها، وإن كان يؤخذ عليها عدم استمرارية هذه الجهود نتيجة لضعف سياسة التنظيم، وغياب استراتيجية عامة تجمع ما بين هذه الجهود المتعددة، مع ملاحظة أن الجهة المشتركة في تلك الجهود عادةً هي المجلس الأعلى للآثار. وقد عرض تقرير لجنة اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الأمور كجوانب قصور في الحفاظ على التراث الثقافي المصري. (36)

ثانيًا: تقييم المصادر التراثية لإعداد خطة الترميم والصيانة

إن أساس الحفاظ على المصدر الثقافي وترميمه يقوم على الحفاظ على القيم الكامنة فيه، والتي تنقسم إلى: القيم الثقافية (القيمة التاريخية، والجمالية، والأثرية، والفنية التقنية، والعلمية، والمعلوماتية)، والقيم المعاصرة (القيمة الاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، والسياسية). وفهم ودراسة المصدر الثقافي والتعرف على القيم التي يحملها يلزم إعداد عملية لتعيين وتقييم المصدر الثقافي من قبل متخصصون في هذا المجال، وذلك لوضع خطة خاصة بالترميم والصيانة.⁽³⁷⁾

(1) مجال الصيانة والترميم

شهد مجال ترميم الآثار تطوراً واسعاً وفقاً لاستراتيجية عمل منظمة أنجز من خلالها العديد من أعمال الترميم، كما شهد هذا المجال تطوراً على مستوى تطوير أداء المرمم المصري الذي أضيفت إليه خبرات هائلة في هذا المجال، فعلى سبيل المثال لا الحصر المشروعات التراثية التالية: (مشروع تطوير القاهرة التاريخية - مشروع الحفاظ على مجرى العيون - مشروع ترميم جامع عمرو بن العاص - مشروع ترميم باب زويلة - مشروع تطوير المعابد الجنوبية).⁽³⁸⁾

(2) مجال الحفائر الأثرية

بذلت وزارة الثقافة مجهود مضاعف في الآونة الأخيرة في مجال الحفائر الأثرية، حيث قامت الوزارة بوضع آلية جديدة لتنظيم العمل والتعاون مع البعثات الأجنبية في هذا المجال، حيث أسفرت الجهود عن العديد من الاكتشافات الأثرية ومنها: (حفائر طريق الكباش، وحفائر الحسانة أمام مدخل معابد الكرنك، وحفائر شاطئ النيل بالبر الشرقي في الأقصر، وحفائر معبد أمنحتب الثالث في البر الغربي للأقصر، وحفائر بئر الشغالة في الواحات الداخلة، وحفائر ما بين معبدي سيتي الأول ورمسيس الثاني، وحفائر جنوب أبيدوس (جبانة بداية الأسرات) وحفائر اللاهون في الفيوم، وحفائر مسرح بلوزيوم الكبير شمال سيناء، وحفائر تل المنشية بالقرب من الإسماعيلية، وحفائر مشروع نزع ملكية حمامات أتريب في بنها، وحفائر تل الدير في دمياط).⁽³⁹⁾

(3) مجال انتشال الآثار الغارقة

بذلت وزارة الثقافة في السنوات الأخيرة مجهودات ضخمة من أجل تطوير منظومة العمل في مجال انتشال الآثار الغارقة بقاع البحر المتوسط وسواحل البحر الأحمر، حيث تم تدعيم إدارة الآثار الغارقة بالمجلس الأعلى للآثار بأحدث الأجهزة والمعدات المستخدمة في مجال البحث عن الآثار الغارقة. وقد شارك في تلك الاكتشافات العديد من البعثات الأجنبية العاملة في هذا المجال تحت إشراف ومتابعة كاملة من جانب إدارة الآثار الغارقة. ومن بين هذه الاكتشافات، اكتشاف موقع مدينة "هيراكليوم" وانتشال العشرات من القطع الأثرية المختلفة من تماثيل، وعملات، ولوحات بواسطة المعهد الأوربي للآثار الغارقة (IEASM).⁽⁴⁰⁾

(4) مجال إنشاء المتاحف التاريخية

شهدت السنوات الأخيرة طفرة واسعة في مجال إنشاء المتاحف التاريخية، فقد دشنت وزارة الثقافة في هذا الصدد المشروع القومي الرائد لإنشاء المتحف المصري الكبير،⁽⁴¹⁾ حيث يهدف هذا المشروع إلى تأسيس مجمع فني من المتاحف به من الخدمات ما يجعله يستوعب جميع المواد الفرعونية، ويسهل الحصول على المعلومات والعلوم المستقبلية في الوقت نفسه، ومع توفر التكنولوجيا الحديثة حيث يمكن نشر وتوصيل المعلومات بطرق أكثر فاعلية وكفاءة.⁽⁴²⁾

ومن المتاحف القومية الجديدة "المتحف القومي للحضارة المصرية"،⁽⁴³⁾ ففي إطار التعاون بين وزارة الثقافة ومنظمة اليونسكو وضع حجر أساس المتحف في 2002/12/14، بهدف عرض لإنجازات الإنسان المصري في مجالات الحياة المختلفة منذ فجر التاريخ حتى وقتنا الحاضر، كما يحتوى المعرض على نماذج وصور فوتوغرافية، ومخطوطات ولوحات زيتية، وتحف فنية وآثار من العصر الحجري والفرعوني واليوناني الروماني والقبطي والعربي وحضارة السودان والعصر الحديث.⁽⁴⁴⁾

استخدام تكنولوجيا المعلومات في الحفاظ على التراث الثقافي المصري

فرض التطور الحضاري لدى الشعوب والاهتمام بالتراث الثقافي وحمايته والحفاظ عليه، تطوير نظم تسجيله باستحداث الأساليب التكنولوجية في مجال الحفاظ على التراث الثقافي من جهة، ومن جهة أخرى

نقله إلى الأجيال المقبلة بطرق حديثة، ونشره على نطاق أوسع للتعريف به، وذلك من خلال رقمنة التراث بأشكاله المختلفة وتقديمه في شكل رقمي جديد، وقد تنوعت الجهود وبات من الضروري أن تساير كل جهة التطور التكنولوجي لتوثيق ما لديها من إرث ثقافي وتحويله من الشكل التقليدي إلى الشكل المرقمن.⁽⁴⁵⁾

وفيما يخص استحداث واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الحفاظ على التراث الثقافي المصري وتوثيقه رقمياً، فقد أولت الحكومة المصرية اهتمامها برقمنة التراث الثقافي، وتمثلت التجارب المحلية في المشروعات التي قامت بها الجهات: (وزارة الإعلام - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - مكتبة الإسكندرية - دار الكتب القومية).

(1) وزارة الإعلام (الهيئة العامة للاستعلامات):

قامت بتحديث أنشطتها للانتقال بالمعلومة إلى عصر رقمنة التاريخ الحضاري المصري، فالهيئة تقتني الجريدة السينمائية المصرية منذ إصدارها الأول سنة 1935 حتى الآن، وتتعاون مع الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي في مشروع يهدف إلى إصدار هذه الأعداد الضخمة من الجريدة في شكل مرقمن يُخزن على أقراص مليزرة. ومن جانب آخر؛ تعد إدارة الإنترنت والتوثيق الميكروفيلمي والإعلامي مشروعاً لتحويل مجموعات من الميكروفيلم إلى الشكل المرقمن. بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات الذي يعرض زيارات تخيلية لعدة مواقع أثرية، ومتاحف مصرية، وصور تاريخية. وهناك اتجاه آخر للتحويل الرقمي لمجلة آفاق أفريقية (تصدر منذ عام 2000)، حيث تصدر الآن في شكل مرقمن على أقراص مليزرة. ويعتبر مركز توثيق الإنتاج الإعلامي أحدث المراكز التوثيقية في الهيئة، حيث يهتم بتحويل الصور والتسجيلات الصوتية من الشكل التقليدي إلى الشكل المرقمن.⁽⁴⁶⁾

(2) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:⁽⁴⁷⁾

تتعاون الوزارة مع عدة جهات محلية في عدد من المشروعات التي تتعلق بالحفاظ على التراث الوطني وتوثيقه رقمياً وتتلخص هذه المشروعات في:

- توثيق تراث الأمة: يهدف هذا المشروع إلى إعادة توثيق الذاكرة الفنية للأمة المصرية بشكل رقمي، وقد بدأ التنفيذ في يونيو 2006.
- حفظ الذاكرة الوطنية: يهدف هذا المشروع إلى توثيق أرشيف دار الوثائق القومية، وقد بدأ التنفيذ في أواخر سنة 2006، وأسفر المشروع حتى الآن عن تسجيل أكثر من (200) مليون وثيقة، وتحويل ستة ملايين وثيقة تاريخية إلى الشكل المرقمن.
- مشروعات الكتاب الإلكتروني العربي: مشروع رقمنة ما يقرب من خمسين ألف كتاب من المجموعات التراثية العربية (1870 - 1955) المقتناة في دار الكتب القومية.

(3) مكتبة الإسكندرية:

إيماناً من القائمين على مكتبة الإسكندرية بأهمية استحداث تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مختلف مجالات التراث الإنساني، وضعت المراكز البحثية الثقافية والعلمية التابعة للمكتبة خطاً للارتقاء بالعمل التراثي وتقديمه في شكل رقمي جديد، هذه المشروعات يمكن إيجازها في:

- ذاكرة مصر المعاصرة:⁽⁴⁸⁾ **Memory of Modern Egypt** يعتبر مشروع ذاكرة مصر المعاصرة جهداً مشتركاً بين المعهد الدولي للدراسات المعلوماتية وإدارة المشروعات الخاصة، والمشروع مستودع رقمي لتوثيق آخر مائتي عام من تاريخ مصر الحديث من خلال عشرات الآلاف من المواد المختلفة، منها: الوثائق والصور والتسجيلات الصوتية والمرئية والخرائط والمقالات والعملات والأختام وغيرها. وتطمح الذاكرة في أن تكون المصدر الرئيسي للمواد التاريخية المتعلقة بتاريخ مصر، ومن ثم فقد تم تصميمها بطريقة تُتيح إضافة مواد جديدة كلما وُجدت.

- وصف مصر: **Description de l'Égypte** أخذت مكتبة الإسكندرية على عاتقها مبادرة رقمنة النسخة الأصلية من كتاب وصف مصر، الذي يقع في عشرين جزءاً سُجل

ودون خلال الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨. "وصف مصر" هو جهد مشترك لمائة وخمسين عالمًا، بالإضافة إلى ألفي فنان وتقني، كان هدفهم نقل الثقافة والحضارة المصرية بعمق وتحليل ليس له مثيل. ولدمج هذه التحفة الرائعة في تكنولوجيا العصر، قرر المعهد الدولي للدراسات المعلوماتية رقمنة المجموعة الكاملة بواجهة إلكترونية سهلة الاستخدام وبأدوات متعددة.⁽⁴⁹⁾

- الفن العربي: **l'Art Arabe Digital Collection** يعد كتاب "الفن العربي" من أمهات الكتب المعنية بالآثار الإسلامية في مصر، وهو يتكون من أربعة مجلدات وضعها المستشرق الفرنسي بريس دافين، أحد رواد علم مصريات ما قبل القرن العشرين وصدر في سنة ١٨٧٧. وقد قام المعهد الدولي للدراسات المعلوماتية (ISIS) برقمنة ثلاثة مجلدات مصورة (٢٢٢ لوحة) ومجلد من النصوص (٣٨٨ صفحة)، بهدف الحفاظ على هذه المجموعة القيمة. أجري المسح الضوئي والمعالجة لهذه المواد باستخدام تقنية فائقة الوضوح، وشملت المعالجة إصلاح الصفحات التالفة وترميم الأجزاء المعطوبة مع الحفاظ على شكلها الأصلي. كما تمت معالجة مجلد النصوص بتقنية التعرف الضوئي على الحروف (OCR) لإتاحة إمكانية البحث عن النص بالكامل، وتم دمج الناتج الرقمي في متصفح افتراضي ونشره على الإنترنت. وقد أطلق الموقع الإلكتروني خلال الجلسة الثالثة والأربعين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في أكتوبر ٢٠٠٧.⁽⁵⁰⁾

- مستودع الأصول الرقمية:⁽⁵¹⁾ **The Digital Assets Repository** دشّن المعهد الدولي للدراسات المعلوماتية بمكتبة الإسكندرية مستودع الأصول الرقمية لإنشاء وصيانة مجموعة المكتبة الرقمية. ويعد المستودع أرشيفًا لجميع الوسائط من كتب وشرائح وأفلام نيجاتيف وخرائط ومواد سمعية وبصرية. وهو يوفر الوصول إلى هذه المجموعة الرقمية من خلال أدوات بحث وتصفح على الإنترنت. ويتيح الموقع حاليًا أكثر من (210) ألف كتاب، و(35) ألف صورة، وجميع الكتب غير الخاضعة لحقوق النشر متوفرة لمستخدمي الإنترنت كاملة، أما الكتب الخاضعة لحقوق النشر، فيمكن لمستخدمي الإنترنت تصفح ٥% من الكتاب، بينما يتاح الكتاب كاملاً من داخل المكتبة.

- مركز المخطوطات:⁽⁵²⁾ **Manuscripts Center** من خلال المزج بين ذخائر الماضي والتكنولوجيا الرقمية، أعد مركز المخطوطات خطة لرقمنة ما يقرب من ستة آلاف مخطوط، وكتب نادرة، وخرائط، وبعض الوثائق التاريخية الأصلية، حيث تم الانتهاء من ستُمائة مخطوط متاح على قواعد البيانات الخاصة بالمركز، موثقًا بذلك المخطوط بأكمله بالإضافة إلى تحقيقه علميًا، إلى جانب إصدار ثلاثة أقراص مليزة محمل عليها أهم وأندر المخطوطات التي يفتتها مركز المخطوطات.⁽⁵³⁾

- مركز الخطوط:⁽⁵⁴⁾ **The Calligraphy and Writing Study Center** تبنى مركز الخطوط مشروع لتوثيق النقوش الأثرية والخطوط القديمة من خلال دراسة الآثار الإسلامية عبر العصور المختلفة. حيث يهدف المشروع إلى إنشاء مكتبة رقمية للنقوش والخطوط العربية،⁽⁵⁵⁾ ويشمل المشروع تسجيل وتدوين وترجمة ما يقرب من (500) أثر في الإسكندرية ترجع إلى العصور الفرعونية، واليونانية، والإسلامية. وقد أصدر مركز الخطوط بالتعاون مع مركز زايد للتراث بالإمارات أسطوانة ممغنطة تحتوي على أكثر من ألف نموذج للخط العربي بأنواعه المختلفة.⁽⁵⁶⁾

- متحف الآثار:⁽⁵⁷⁾ **The Antiquities Museums** ولدت فكرة استضافة متحف للآثار داخل مجمع مكتبة الإسكندرية الثقافي حين تم اكتشاف عدد من القطع الأثرية الرائعة التي تعود للعصر الهيلينستي والروماني والبيزنطي، وذلك ضمن أعمال الحفر التي تمت قبل إقامة المكتبة في موقعها. ومتحف الآثار هو أحد المتاحف القليلة في العالم التي تعرض قطعًا فنية تم اكتشافها في نفس مكان عرضها. وقد تم افتتاح المتحف رسميًا في ١٦ أكتوبر

٢٠٠٢، وقد اختيرت مقتنياته بعناية لتعكس تاريخ مصر الثري والمتعدد الثقافات والممتد عبر الثقافات الفرعونية واليونانية/ الرومانية، والقبطية والإسلامية، مع التركيز على الإسكندرية والمرحلة الهيلينستية. ويحتوي المتحف على ١١٣٣ قطعة معروضة أبرزها: (قطع فنية اكتشفت أثناء أعمال الحفر في موقع المكتبة ١٩٩٣-١٩٩٥، آثار رُفعت من قاع البحر المتوسط بالقرب من الميناء الشرقي وفي منطقة خليج أبو قير).

• المعهد الدولي للدراسات المعلوماتية: **International School of Information Science**

هو مركز بحثي تابع لمكتبة الإسكندرية يحتضن المشروعات الرقمية والتكنولوجية، وهو بهذا يدعم ويعزز روح الابتكار التي تكون أساس رسالة مكتبة الإسكندرية. ويعمل المعهد وفقاً لأهداف المكتبة لحفظ التراث في صورة رقمية من أجل الأجيال القادمة، وإتاحة المعرفة الإنسانية للعالم أجمع، بالإضافة إلى إجراء الأبحاث وإقامة الأنشطة المعنية ببناء مكتبة رقمية عالمية. ولذلك، أنشئ المعمل الرقمي- المزود بأحدث التقنيات- ليكون العنصر الرئيسي لتحقيق هذه الأهداف. ويحفظ المعمل المواد المختلفة بصورة رقمية مثل الشرائح المتعددة الأشكال وأفلام النيجاتيف والكتب والمخطوطات والصور والخرائط. والمعمل مزود بالأدوات اللازمة لفهرسة وأرشفة وإدارة المواد الرقمية. ويمثل المعمل الرقمي حجر الزاوية لرقمنة مجموعة مكتبة الإسكندرية، بالإضافة إلى مجموعات عدة مكتبات عالمية أخرى تهدف أيضاً إلى إتاحة المعرفة الإنسانية للعالم أجمع.⁽⁵⁸⁾

(4) دار الكتب القومية

وعلى صعيد المشروعات دار الكتب القومية في مجال رقمنة التراث الثقافي، تجدر الإشارة إلى أنها تهدف جميعاً إلى الحفاظ على أصول المواد من جانب، ومن جانب آخر إتاحة الصور المرقمنة للباحثين ونشرها على نطاق أوسع. وتتمثل هذه المشروعات في:

- مشروع رقمنة الخرائط: نجح المركز القومي لتوثيق التراث الحضاري والطبيعي، بالتعاون مع دار الكتب المصرية القومية، في بدء واستكمال مشروع رقمنة الخرائط الورقية، فتم تحويل نحو 10.000 خريطة، وتم إنشاء قواعد بيانات تحتوي على مجموعات مرقمة لتيسير مهمة دار الكتب القومية المتمثلة في تقديم الخدمات للباحثين والعلماء على نحو أفضل. وعليه، نُشر بيان بالعربية والإنجليزية عن الخرائط.⁽⁵⁹⁾
- مشروع رقمنة المخطوطات: في إطار التعاون القائم بين دار الكتب القومية ومشروع التراث الحضاري بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء، تم إنشاء قاعدة بيانات تضم 21,169 صفحة من نواذر المخطوطات المحفوظة بدار الكتب القومية.⁽⁶⁰⁾
- مشروع رقمنة البرديات: مشروع مقترح من مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي بالتعاون مع الهيئة العامة لدار الكتب لإلقاء الضوء على أهمية مجموعة البرديات التي تتكون من 3739 بردية، وتعد هذه المجموعة أكبر وأكثر المجموعات شمولاً في العالم وهي مكتوبة باللغة العربية، واليونانية، والقبطية. وتعتبر هذه البرديات مصدراً مهماً للتعرف على تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر من القرن الثامن حتى القرن السادس عشر، ويهدف المشروع إلى حفظ هذه المجموعة إلكترونياً للحفاظ عليها وصيانتها من التداول المستمر الذي يؤثر عليها. وقد تم الانتهاء من تنفيذ المشروع بشكل كامل في أغسطس 2008.

الخلاصة:

لقد برز في الآونة الأخيرة الحفاظ على الممتلكات التراثية الوطنية المصرية، حيث وضعت الجهات المسؤولة عن المواد التراثية خططًا للحفاظ على التراث المصري، إلا أن هذا الأمر يواجه بعض العقبات أهمها الاتجاه نحو الاهتمام بالحفاظ على المواد الأثرية دون غيرها من مواد التراث المصري. زد على ذلك عدم تحديث قوانين حماية التراث المصري، بالإضافة إلى وجوب جعل هذه القوانين أكثر شمولية لباقي فئات المواد التراثية سواء المادية أو المعنوية والتراث الطبيعي. ومع ذلك؛ لقد تميزت الحكومة المصرية حينما اتخذت قرارًا بتأسيس مؤسسة قومية لتوثيق التراث المصري بجوانبه المختلفة "مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي"، حيث يعتبر هذا الموقف في حد ذاته خطوة مثالية للسيطرة والتعامل مع الممتلكات التراثية، وذلك لضمان توثيق التراث الحضاري والطبيعي.

- (1) Coulée, Frédérique, «Quelques remarques sur la restitution interétatique des biens culturels sous l'angle du droit international public».- Revue Générale de Droit International Public, 2000. P.375. (vol. 104)
- (2) صالح محمد محمود بدر الدين، حماية التراث الثقافي والطبيعي في المعاهدات الدولية: الحماية الدولية للآثار والإبداع الفني والأماكن المقدسة.- القاهرة: دار النهضة العربية، 1999. ص 25، ص 27.
- (3) زيدان مريبوط، مدخل إلي القانون الدولي الإنساني.- بيروت: دار العلم للملايين، 1989. ص 100. (مجموعة مجلدات مؤتمر سيراكوز لحقوق الإنسان، مجلد رقم 2).
- (4) G. Carducci, L'obligation de restitution des biens culturels et des objets d'art en cas de conflit armé: droit coutumier et droit conventionnel avant et après la Convention de La Haye de 1954.- Revue Générale de Droit International Public, 2000. P.295
- (5) سورة آل عمران، أية رقم [137].
- (6) إسماعيل عبد المجيد محمد كوكبان، الحماية الجنائية للآثار في القانون اليمني: دراسة مقارنة بالقانون المصري.- القاهرة، 2007. أطروحة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث العربية - قسم القانون العام. ص 9.
- (7) يوسف محمد عبد الله، الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري وسبل تنميته.- صنعاء: المركز الوطني للمعلومات، 2011. ص 13. (نسخة إلكترونية متاحة بتاريخ 3 ديسمبر 2011 على الرابط: www.yemen-nic.info)
- (8) وليد محمد رشاد إبراهيم، حماية الآثار وعناصر التراث الثقافي في القانون الدولي الخاص.- القاهرة: دار النهضة العربية، 2005. ص 14 - 15.
- (9) محمد سمير زكي، الحفاظ على التراث المعماري في القاهرة القديمة.- القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، 1978. ص 66.
- (10) المرجع نفسه، ص 67.
- (11) وليد محمد رشاد إبراهيم، حماية الآثار، ص 15.
- (12) الوقائع المصرية (22).- القاهرة: رئاسة الجمهورية، 2008. ص 12 - 13.
- (13) الوقائع المصرية (6).- القاهرة: رئاسة الجمهورية، 2008. ص 4 - 5.
- (14) الوقائع المصرية (21).- القاهرة: رئاسة الجمهورية، 2008. ص 3.
- (15) الوقائع المصرية (13).- القاهرة: رئاسة الجمهورية، 2008. ص 3 - 6.
- (16) الوقائع المصرية (23).- القاهرة: رئاسة الجمهورية، 2008. ص 7 - 9.
- (17) الوقائع المصرية (5).- القاهرة: رئاسة الجمهورية، 2008. ص 3.
- (18) الجريدة الرسمية (2).- القاهرة: رئاسة الجمهورية، 2008. ص 15.
- (19) هناء شكري عصفور، التوثيق المرقم للتراث الحضاري المصري: دراسة لتجربة مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي/ إشراف شريف كامل شاهين.- القاهرة، 2009. أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - قسم المكتبات والوثائق والمعلومات- جامعة القاهرة. ص 207 - 208.
- (20) مجموعة المعاهدات والاتفاقيات.- القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1985. ص 87.
- (21) مجموعة المعاهدات والاتفاقيات، ص 295.
- (22) تكون ذاكرة الأفراد من سرد خطوات الحياة بما فيها من إنجازات وخبرات متراكمة عبر السنين، أما الذاكرة الجماعية فهي نتاج تراكمي لتفاعل الفرد مع مجتمعه والبيئة المحيطة به فهي تُعنى بتجسيد وحفظ تجارب الشعوب ويتزايد الاهتمام بالذاكرة الجماعية كلما تسارعت خطى الحياة نتيجة لمتغير ما كتنظيم المعلومات السريع و كثورة الاتصالات المعاصرة. فالتغير السريع في مجتمعاتنا التقليدية دفع الكثير إلى البحث عن جذورهم وعن ذاكرة جماعية تجمعهم وتميزها وتوحد لها لمواجهة المتغيرات السريعة في مجتمعهم. أصبح الآن من الممكن الحفاظ على هذه الذاكرة الجماعية بطرق حديثة في شكل ذاكرة إلكترونية موثقة تتكون من قواعد البيانات ونظم المعلومات الجغرافية ونشرها على الإنترنت ومن خلال أقراص مدمجة، فالتقدم التكنولوجي يُقرب المسافة بين الذاكرة الجماعية والتاريخ. لذا كان حماس وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بجمهورية مصر العربية ومركز توثيق التراث في تبني فكرة رقمته الذاكرة والتوثيق الرقمي للتراث العربي بجوانبه المختلفة للحفاظ على تراثنا العربي المشترك. لمزيد من التفاصيل، موقع الذاكرة على شبكة الإنترنت: (www.memoryarabworld.net)
- منصور محمد سرحان، مشروع ذاكرة العالم العربي.- مجلة الثقافة الشعبية.- البحرين، ربيع 2009.- متاح عبر موقع المجلة على شبكة الإنترنت: (www.folkculturebh.org)
- (23) قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (360) لسنة 2002 "إنشاء مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي" بتاريخ 2002/12/11. لمزيد من التفاصيل، موقع المركز على شبكة الإنترنت: (www.cultnat.org)
- (24) هناء شكري عصفور، التوثيق المرقم، ص 209.
- (25) UNESCO World Heritage Centre: The Committee.- Decisions: Res. No. 31 com 8b2 (C-86).- Available in 2 December 2011 at: (<http://whc.unesco.org/en/decisions>).
- (26) World Heritage Centre: The Committee.- Decisions: Res. No. 31 com 7b55 (C-87).

- (27) World Heritage Centre: The Committee.- Decisions: Res. No. 31 com 7a16 (C-90).
- (28) World Heritage Centre: About World Heritage, The States Parties (Egypt).- Available in 2 December 2011 at: (<http://whc.unesco.org/en/statesparties/eg>).
- (29) ومنها على سبيل المثال لا الحصر: منطقة سيوه الأثرية (1994)، رأس محمد (2002)، السلاسل الجبلية في سيناء (2003)، مكتبة الإسكندرية القديمة والحديثة (2003)، وادي النطرون (2003)، قلعتان في سيناء ترجعان إلى عهد صلاح الدين الأيوبي (2003). الإطلاع على القائمة كاملة (Properties submitted on the Tentative List) من خلال موقع اللجنة على شبكة الإنترنت: (<http://whc.unesco.org/en/statesparties/eg>)
- (30) هناء شكري عصفور، التوثيق المرقم، ص 212 - 213.
- (31) المرجع نفسه، ص 213 - 214.
- (32) شهدت الآونة الأخيرة طفرة في المشروعات والتجارب الإقليمية والوطنية العربية في مجال توثيق التراث بطرق غير تقليدية مستخدمة في ذلك تطبيقات تكنولوجيا المعلومات لتقديمها في شكل جديد هو الشكل المرقم. راجع:
- أشرف صالح محمد سيد، تجارب عربية في التوثيق الرقمي للمصادر التراثية والثقافية. - Cybrarian Journal (دورية إلكترونية فصلية مُحَكَّمة متخصصة في مجال المكتبات والمعلومات 2215 - ISSN:1687). - ع 25 (يونيو 2011). - على الرابط: (<http://journal.cybrarians.info>)
- (33) هشام سرايا، مشروع اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة. - القاهرة، 2001. ص 8.
- (34) Strategic Approach to Egypt's Cultural Heritage: final report, Cairo: CULTNAT.- UNESCO, 2001. P.32.
- (35) موقع مصر الخالدة على الإنترنت يتضمن تجربة غير مسبقة لصور عالية الوضوح، ونماذج ثلاثية الأبعاد أعيد تكوينها للآثار المصرية، وبيئات تخيلية، وصور بانورامية، ومشاهدات بانورامية لمصر الحالية تم أخذها بكاميرات آلية موجودة بأعلى معبد الكرنك وحتى شوارع القاهرة القديمة. كما توجد خريطة وخط زمن بتقنية تفاعلية حديثة، لإرشاد زوار مصر الخالدة في جولاتهم في التراث الحضاري لمصر في موقع مصر الخالدة، أما التحرك السياقي فيوضح العلاقات المركبة بين القطع الأثرية والأماكن والشخصيات المصرية القديمة بطريقة عرض متفردة. لمعرفة المزيد، موقع مصر الخالدة: (www.eternaegypt.org)
- (36) Strategic Approach, P. 41 - 42.
- (37) جمال عليان، الحفاظ على التراث الثقافي: نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته. - الكويت: مطابع السياسة، 2005. ص 103 - 107. (سلسلة عالم المعرفة؛ 322)
- (38) الثقافة: بنية وتوجه (وزارة الثقافة - مصر). - القاهرة: صندوق التنمية الثقافية، 2005. ص 233 - 249.
- (39) الملتقى العلمي السابع للآثار المصرية. - القاهرة: المجلس الأعلى للآثار، 29 يونيو 2010.
- (40) الثقافة: بنية وتوجه، ص 325 - 341.
- (41) المتحف المصري الكبير "The Grand Egyptian Museum" على شبكة الإنترنت: (www.gem.gov.eg)
- (42) عبير الضمراني، المتحف المصري الجديد أكبر متاحف العالم. - موقع بُناة. - منشور بتاريخ 15 فبراير 2010 على الرابط: (www.bonah.org)
- (43) موقع المتحف القومي للحضارة المصرية على شبكة الإنترنت: (www.nmec.gov.eg)
- (44) موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، المتحف القومي للحضارة المصرية. - متاح بتاريخ 4 ديسمبر 2011 على الرابط: (www.sis.gov.eg)
- (45) أشرف صالح محمد سيد، التراث الحضاري في الوطن العربي: أسباب الدمار والتلف وطرق الحفاظ. - ندوة الحفاظ على التراث الحضاري في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق. - البتراء: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، خلال الفترة 11 - 13 أغسطس 2009.
- (46) هناء شكري عصفور، التوثيق المرقم، ص 225 - 226.
- (47) MCIT, Year Book 2007.- Cairo: The Ministry, 2007. P. 38 - 39.
MCIT, Year Book 2008.- Cairo: The Ministry, 2008. P. 34 - 41.
- (48) موقع الذاكرة على شبكة الإنترنت: (www.modernegypt.bibalex.org)
- (49) موقع مشروع كتاب وصف مصر على شبكة الإنترنت: (www.descegy.bibalex.org)
- (50) موقع الفن العربي على شبكة الإنترنت: (<http://lartarabe.bibalex.org>)
- (51) موقع المستودع على شبكة الإنترنت: (<http://dar.bibalex.org>)
- (52) موقع مركز المخطوطات على شبكة الإنترنت: (www.manuscriptcenter.org)
- (53) Ismail Serageldin, Born Digital: The New Bibliotheca Alexandrina.- Alexandrina: Bibliotheca Alexandrina, 2006. P. 26 - 27.
- (54) موقع مركز الخطوط على شبكة الإنترنت: (www.bibalex.org/calligraphycenter)
- (55) تعد المكتبة الرقمية للنقوش سجلاً رقمياً للكتابات الواردة على العمارات والتحف الأثرية عبر العصور، تُعرض هذه النقوش للمستخدم في صورة رقمية تتضمن وصفاً لتلك النقوش الواردة بمختلف اللغات من مصرية قديمة، وعربية، وفارسية وتركية ويونانية وغير ذلك من النقوش التي وردت بالخطوط النبطي، الثمودي، والمسند. ومن خلال المكتبة الرقمية للنقوش يستطيع المستخدم الحصول

- على كافة المعلومات الخاصة بتلك النقوش من حيث مكان ظهورها على الآثار أو التحف ونوع الخط المنفذة به، ومكان العثور عليها وكذا مكان حفظها، كما تم تحديد الحقبة الزمنية التي يعود إليها كل نقش، وكذلك أبعاد الأثر التي وجد عليها النقش كما يستطيع المستخدم الحصول على وصف كامل للنقش ومشاهدة مجموعة صور فوتوغرافية وصور مفرغة لمجموعة النقوش المتاحة، كما وردت ترجمة صوتية ونصية لكل من هذه النقوش. وقد تم توثيق جميع النقوش ونشر المرجع العلمي الذي تناولها، وذلك حتى يستطيع المستخدم الرجوع لهذا المرجع عند احتياجه لمزيد من التفاصيل حول نقش معين. أنظر: موقع المكتبة الرقمية للنقوش والخطوط على شبكة الإنترنت: (www.bibalex.org/calligraphycenter/InscriptionsLibrary)
- (56) مركز الخطوط في مكتبة الإسكندرية- نشرة غير دورية رقم (22)- الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2007. ص 10.
- (57) يعد الموقع الإلكتروني لمتحف الآثار والذي يضم قاعدة بيانات مسجل عليها ما يقرب من ألف قطعة أثرية هو الأول من نوعه على مستوى مصر من حيث عرضه لأغلب مقتنياته للجمهور على شبكة الإنترنت باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية. حيث يستطيع المستخدم من خلال الموقع الدخول على أي من أقسام المتحف وقراءة مقدمة تاريخية وفنية عن العصر الذي تنتمي إليه القطع المعروضة بتلك الأقسام، يلي ذلك عرض تفصيلي وسلس لأهم القطع الأثرية المعروضة بالقسم، كما يمكن لزائري الموقع القيام بجولة تخطيطية داخل قاعات المتحف. أنظر: موقع متحف الآثار على شبكة الإنترنت: (www.antiquities.bibalex.org)
- (58) موقع المعهد (ISIS) على شبكة الإنترنت: (www.bibalex.org/isis)
- (59) Egypt in the Cartographic Heritage (1595-1840 A.D.): from the Collection of the National Library of Egypt.- Cairo: CULTNAT, 2008.
The book entitled "Egypt in the Cartographic Heritage (1595-1840 A.D.): from the Collection of the National Library of Egypt", contains rare historical maps of great importance pertaining to Egypt. It is the first publication of the series bearing the same title, aiming to raise the awareness of the public towards the importance of this type of documentary heritage.
- (60) عماد عيسى صالح محمد، المكتبات الرقمية: الأسس والتطبيقات العملية/ تقديم محمد فتحي عبد الهادي.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006. ص 104.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- القرآن الكريم
- إسماعيل عبد المجيد محمد كوكبان، الحماية الجنائية للآثار في القانون اليمني: دراسة مقارنة بالقانون المصري. - القاهرة، 2007. أطروحة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث العربية - قسم القانون العام.
- أشرف صالح محمد سيد، التراث الحضاري في الوطن العربي: أسباب الدمار والتلف وطرق الحفاظ. - ندوة الحفاظ على التراث الحضاري في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق. - البتراء: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، خلال الفترة 11 - 13 أغسطس 2009.
- أشرف صالح محمد سيد، تجارب عربية في التوثيق الرقمي للمصادر التراثية والثقافية. - Cybrarian Journal (دورية إلكترونية فصلية مُحكَّمة متخصصة في مجال المكتبات والمعلومات - ISSN:1687 - 2215). - ع 25 (يونيو 2011). - الدراسة متاحة على الرابط: (<http://journal.cybrarians.info>)
- الثقافة: بنية وتوجه (وزارة الثقافة - مصر). - القاهرة: صندوق التنمية الثقافية، 2005.
- الجريدة الرسمية (2). - القاهرة: رئاسة الجمهورية، 2008.
- جمال عليان، الحفاظ على التراث الثقافي: نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته. - الكويت: مطابع السياسة، 2005. (سلسلة عالم المعرفة؛ 322)
- زيدان مرببوط، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني. - بيروت: دار العلم للملايين، 1989. (مجموعة مجلدات مؤتمر سيراكوز لحقوق الإنسان، مجلد رقم 2).
- صالح محمد محمود بدر الدين، حماية التراث الثقافي والطبيعي في المعاهدات الدولية: الحماية الدولية للآثار والإبداع الفني والأماكن المقدسة. - القاهرة: دار النهضة العربية، 1999.
- عبير الضمراني، المتحف المصري الجديد أكبر متاحف العالم. - موقع بُناة. - منشور بتاريخ 15 فبراير 2010 على الرابط: (www.bonah.org)
- عماد عيسى صالح محمد، المكتبات الرقمية: الأسس والتطبيقات العملية/ تقديم محمد فتحي عبد الهادي. - القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006.
- محمد سمير زكي، الحفاظ على التراث المعماري في القاهرة القديمة. - القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، 1978.
- مركز الخطوط في مكتبة الإسكندرية. - نشرة غير دورية رقم (22). - الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2007.
- الملتقى العلمي السابع للآثار المصرية. - القاهرة: المجلس الأعلى للآثار، 29 يونيو 2010.
- منصور محمد سرحان، مشروع ذاكرة العالم العربي. - مجلة الثقافة الشعبية. - البحرين، ربيع 2009. - متاح عبر موقع المجلة على شبكة الإنترنت: (www.folkculturebh.org)
- موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، المتحف القومي للحضارة المصرية. - متاح بتاريخ 4 ديسمبر 2011 على الرابط: (www.sis.gov.eg)
- هشام سرايا، مشروع اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة. - القاهرة، 2001.
- هناء شكري عصفور، التوثيق المرقم للتراث الحضاري المصري: دراسة لتجربة مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي/ إشراف شريف كامل شاهين. - القاهرة، 2009. أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - قسم المكتبات والوثائق والمعلومات - جامعة القاهرة.
- الوقائع المصرية (13). - القاهرة: رئاسة الجمهورية، 2008.
- الوقائع المصرية (21). - القاهرة: رئاسة الجمهورية، 2008.
- الوقائع المصرية (22). - القاهرة: رئاسة الجمهورية، 2008.
- الوقائع المصرية (23). - القاهرة: رئاسة الجمهورية، 2008.
- الوقائع المصرية (5). - القاهرة: رئاسة الجمهورية، 2008.
- الوقائع المصرية (6). - القاهرة: رئاسة الجمهورية، 2008.
- وليد محمد رشاد إبراهيم، حماية الآثار وعناصر التراث الثقافي في القانون الدولي الخاص. - القاهرة: دار النهضة العربية، 2005.

- يوسف محمد عبد الله، الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري وسبل تنميته. - صنعاء: المركز الوطني للمعلومات، 2011. (نسخة إلكترونية متاحة بتاريخ 3 ديسمبر 2011 على الرابط: www.yemen-nic.info)

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Coulée, Frédérique, «Quelques remarques sur la restitution interétatique des biens culturels sous l'angle du droit international public».- Revue Générale de Droit International Public, 2000. (vol. 104)
- Egypt in the Cartographic Heritage (1595-1840 A.D.): from the Collection of the National Library of Egypt.- Cairo: CULTNAT, 2008
- G. Carducci, L'obligation de restitution des biens culturels et des objets d'art en cas de conflit armé: droit coutumier et droit conventionnel avant et après la Convention de La Haye de 1954.- Revue Générale de Droit International Public, 2000.
- Ismail Serageldin, Born Digital: The New Bibliotheca Alexandrina.- Alexandrina: Bibliotheca Alexandrina, 2006.
- MCIT, Year Book 2007.- Cairo: The Ministry, 2007.
- MCIT, Year Book 2008.- Cairo: The Ministry, 2008.
- Strategic Approach to Egypt's Cultural Heritage: final report, Cairo: CULTNAT.- UNESCO, 2001.
- UNESCO World Heritage Centre: The Committee.- Decisions: Res. No. 31 com 8b2 (C-86).- Available in 2 December 2011 at: (<http://whc.unesco.org/en/decision>).
- World Heritage Centre: About World Heritage, The States Parties (Egypt).- Available in 2 December 2011 at: (<http://whc.unesco.org/en/statesparties/eg>).
- World Heritage Centre: The Committee.- Decisions: Res. No. 31 com 7b55 (C-87).
- World Heritage Centre: The Committee.- Decisions: Res. No. 31 com 7a16 (C-90).

ثالثًا: المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت

- ذاكرة العلم العربي: (www.memoryarabworld.net)
- ذاكرة مصر المعاصرة: (www.modernegypt.bibalex.org)
- الفن العربي: (<http://lartarabe.bibalex.org>)
- متحف الآثار: (www.antiquities.bibalex.org)
- المتحف القومي للحضارة المصرية: (www.nmec.gov.eg)
- المتحف المصري الكبير: (www.gem.gov.eg)
- مركز الخطوط: (www.bibalex.org/calligraphycenter)
- مركز المخطوطات: (www.manuscriptcenter.org)
- مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي: (www.cultnat.org)
- مستودع الأصول الرقمية: (<http://dar.bibalex.org>)
- مشروع كتاب وصف مصر: (www.descegy.bibalex.org)
- مصر الخالدة: (www.eternegypt.org)
- المعهد الدولي للدراسات المعلوماتية (ISIS): (www.bibalex.org/isis)
- المكتبة الرقمية للنقوش والخطوط: (www.bibalex.org/calligraphycenter/InscriptionsLibrary)